الشراكة العربية الروسية

فى ضوء مقتضيات المصلحة العربية

د. نورهان الشيخ(*)

مقدمة:

إن التطور الملحوظ فى العلاقات العربية الروسية على مدى السنوات التسع الماضية، منذ عام ٢٠٠٠، يعكس تغيرا واضحا فى السياستين العربية والروسية نحو مزيد من البراجماتية، ويعد نموذجا تطبيقيا لـ"المصلحة الوطنية" والمدرسة الواقعية التى سيطرت على دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فقد بدأ طرح مفهوم "المصلحة الوطنية" فى الثلاثينيات من القرن العشرين؛ إذ عدّ تشارلز بيرد من أوائل من وظفوا مفهوم "المصلحة الوطنية" فى دراسة السياسة الخارجية، وذلك فى كتابه "مفهوم المصلحة الوطنية"، وإن كان حديثه قد انصرف إلى السياسة الخارجية الأمريكية فى الأساس[١]. ثم تطرق هانز مورجانثو (أبرز مفكرى المدرسة الواقعية فى العصر الحديث) لمفهوم "المصلحة الوطنية" فى مقاله عام ١٩٥٢ حول "المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية"[٢]. وبرغم تداول المصطلح سياسيا على نطاق واسع؛ فإن هناك إسهامات قليلة فى مجال التأصيل النظرى للمفهوم، لعل أبرزها كتاب جوزيف فرانكيل عام ١٩٧٠ الذى حمل عنوان "المصلحة الوطنية"، وتناول بالتفصيل الأبعاد المختلفة للمفهوم[٣]، كذلك إشارة الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد فى كتابه "مقدمة فى العلاقات الدولية" عام ١٩٨٥

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

إلى "المصلحة الوطنية" بوصفها أحد مناهج التيار الواقعى فى دراسة العلاقات الدولية[٤].

ويعد مفهوم "المصلحة الوطنية" من المفاهيم التى أثارت جدلا شديدا، لاسيما فيما يتعلق بتعريفها؛ إذ يتخذ المفهوم مضامين مختلفة وفقا للسياق الذى يطرح فيه، والهدف من هذا الطرح. هذا إلى جانب عدم وجود اتفاق فى كثير من الحالات حول ما تعنيه "المصلحة الوطنية" من أهداف وأولويات، ليس بين السياسيين وصانعى القرار داخل الدولة الواحدة فحسب، ولكن بين أدبيات العلاقات الدولية أيضا.

فقد ذهب مورجانثو إلى أن "المصلحة الوطنية" هى القوة، وأن المفهوم لا يفترض عالما يسوده السلام، ولا يفترض أيضا حتمية الحرب، وإنما يفترض صراعا مستمرا وسلوكا دبلوماسيا فعالا يقلص التهديد بالحرب إلى الحد الأدنى، من خلال توافق المصالح المتعارضة[٥].

وميز جيمس روزيناو بين استخدام المصطلح فى إطار التحليل السياسى، واستخدامه فى توجيه السلوك السياسى للدولة، وأن المفهوم فى الحالة الأولى أداة تحليلية تستخدم لوصف السياسة الخارجية للدولة وتحليلها أو لتقييمها، والوقوف على دوافعها، أما فى الحال الأخرى، فهو أداة لتبرير الإقلاع عن سياسة ما، أو تدشين سياسة معينة. وفى الحالتين يشير المصطلح إلى ما هو جيد ومفيد للدولة المعنية[٦].

وقد عرف جوزيف ناى "المصلحة الوطنية" بأنها "مجموعة المصالح التى تمثل قاسما مشتركا لمواطنى الدولة فى علاقاتها مع بقية دول العالم". ورأى أن "المصلحة الوطنية" - بهذا المعنى - أعم وأشمل من المصالح الخاصة، برغم أن كل الجماعات فى الداخل تحاول ربط مصالحها بـ"المصلحة الوطنية"، كما رأى أنها أوسع نطاقا من مجرد حماية الدولة من التهديدات

الجيوسياسية؛ إذ تشمل إلى جانب الأمن، كلا من الرفاهية الاقتصادية، والحفاظ على الهوية والقيم الوطنية[٧].

وقد أكد جوزيف فرانكيل هذا التوجه فى تعريف "المصلحة الوطنية"؛ إذ رأى أن "المصلحة الوطنية" تتضمن ثلاث مجموعات من المصالح: استراتيجية عسكرية، وسياسية تتضمن المحافظة على العقيدة السياسية والمحافظة على الهوية الوطنية، واقتصادية تتمثل فى رفاهية الدولة[٨].

فى ضوء ما سبق، يمكن تعريف "المصلحة الوطنية" بأنها "الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساسى لها". فـ"المصلحة الوطنية" أشبه بالبوصلة التى تحدد سلوك الدولة الخارجى وتوجهاتها على الصعيد الدولى. وهى تتضمن - بهذا المعنى - مدى واسعا من المصالح، يمكن بلورتها فى إطار ثلاثة محاور أساسية؛ هى:

(١) الأمن :

يتضمن ذلك تأمين بقاء الدولة وحدودها وثرواتها، وحماية المجتمع من مختلف التهديدات التى تواجهه داخلية كانت أو خارجية. فكما يعد الأمن متطلبا أوليا وحاجة أساسية للفرد؛ فإنه كذلك للدول، وكما أن جوهر مفهوم الأمن بالنسبة إلى الفرد هو البقاء وحماية حقه فى الحياة، وكذلك حماية أفراد أسرته، وممتلكاته؛ فإن الأمن القومى للدولة ينطوى على حماية المجتمع وضمان عدم الاعتداء على حدود الدولة وثرواتها. ولا يعنى هذا غياب التهديدات، ولكن امتلاك القدرة على التعامل معها، وحماية الدولة والمجتمع مما تنطوى عليه من أخطار، وتحقيق الاستقرار اللازم للتنمية والتطور فى مختلف المجالات.

(٢) الرفاهية الاقتصادية:

يتضمن ذلك تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى، لاسيما القطاعات المنتجة زراعيا وصناعيا، وتحقيق الاكتفاء الذاتى قدر الإمكان، وزيادة الدخل القومى، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ومستوى الخدمات المقدمة لهم، والحد من الحرمان الاقتصادى، والقضاء على الفقر والتهميش فى المجتمع.

(٣) المحافظة على الهوية والقيم الوطنية:

لاشك أن المحافظة على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية والتراث وصون العادات والتقاليد والقيم، أصبح أحد المحاور الأساسية للمصلحة الوطنية، وذلك بالنظر إلى ما فرضته العولمة وثورة الاتصالات والفضائيات من تحديات فى هذا الشأن.

ولاشك أن للقيادة السياسية العليا فى أية دولة الدور المحورى فى التحديد الدقيق لمصالحها الوطنية والأولويات فيما بينها. فـ"المصلحة الوطنية" يتم تحديدها عادة على مستوى قمة السلطة التى تعد المسئول الأول، ليس عن تحديدها فحسب، ولكن عن تحقيقها، وتبنى السياسات التى تكفل ذلك. والقيادة فى هذا الشأن لا تعمل فى فراغ، وإنما فى إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفى الخيارات المتاحة لها. وأهم هذه العوامل المؤثرة فى القيادة السياسية هيكل صنع القرار فى الدولة، وحجم الموارد المتاحة لها، ومكانة الدولة، وموقعها فى هيكل النظام الدولي[٩].

ولا يمكن تفهم التطور الحادث فى العلاقات العربية الروسية على ضوء العائد المباشر للتعاون بين الطرفين الذى يخدم "المصلحة الوطنية" لكليهما، كما حددتها القيادة السياسية بها.

وتحاول هذه الدراسة الوقوف على العوامل المختلفة التى تدعم الشراكة

العربيـة الروسـية، وحجـم التعـاون العربـى الروسـى والمصـالح المتبادلـة مـن وراءه، وكذلك تأثيره فى نمو القدرات العربية وتطورها فى مختلف المجالات، لاسيما التقنية والعسكرية.

أولا- العوامل الداعمة للشراكة العربية الروسية:

هناك مجموعة من المقومات التى تدعم الشراكة العربية الروسية ونموها المضطرد فى المستقبل؛ أهمها:

١ - الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربى الروسي:

تعد روسيا من أقدم القوى الكبرى التى ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربية. ولقد اتسمت هذه العلاقات بالود والتعاون، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. ففى عام ١٧٤٨ عينت روسيا قنصلا فى الإسكندرية ممثلا لها فى مصر. وفى مارس ١٩١٩ بعث لينين قائد الثورة البلشفية رسالة إلى الزعيم المصرى سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية، وعرض مساعداته للشعب المصرى فى مقاومته للسيطرة الاستعمارية[١٠]. وفى عام ١٩٢٤ افتتح الاتحاد السوفيتى قنصلية له فى جدة بالمملكة العربية السعودية، وكان الاتحاد السوفيتى أول بلد يعترف بالمملكة العربية السعودية، وذلك فى ١٦ فبراير عام ١٩٢٦، ليقيم علاقات دبلوماسية معها فى عام ١٩٣٠. وفى عام ١٩٢٨ وُقعت أول معاهدة للصداقة والتعاون بين روسيا واليمن.

وقد كان للاتحاد السوفيتى مواقف لا تنسى، خاصة بالنسبة إلى مصر، فعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦، أعلن الاتحاد السوفيتى أنه "إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم؛ فإن الاتحاد السوفيتى لن يمنع المتطوعين السوفييت الراغبين فى الاشتراك مع شعب مصر فى نضاله من أجل الاستقلال"، وهدد الرئيس السوفيتى خروشوف بقصف عواصم الدول المعتدية بالسلاح النووى، إن لم يتوقف العدوان، وهو الموقف الذى أسهم فى

إنهاء العدوان الثلاثى على مصر. وفى وقت الحصار الأمريكى الغربى على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقتراب فراغ مخازن الغلال فى مصر، أمر خروشوف البواخر المحملة بالقمح المستورد المتجه إلى الاتحاد السوفيتى أن تحول مسارها، وتحط بحمولتها فى الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتى دور تنموى فاعل فى كثير من الدول العربية، من خلال تعاونه التقنى ومساعداته الفنية لدول المنطقة التى تضمنت تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة؛ منها محطة كهرباء الفرات فى سوريا، ومحطة كهرباء يوسفية، وتجهيز حقول النفط الجنوبية فى العراق، ومجمع الحجار للحديد والصلب فى الجزائر، وكثير من المنشآت المائية فى المغرب وتونس. كما تضمن إنشاء ٩٧ مشروعا تنمويا وصناعيا فى مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصرى؛ من أبرزها السد العالى، ومجمع الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية، وكثير من مشروعات الرى، وأنفاق مجمع أسوان للفحم.

يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية فى المجال العسكرى، لاسيما مصر، وسوريا، والجزائر، واليمن، ثم العراق فى فترة لاحقة؛ إذ كانت روسيا المصدر الرئيس لتسليح هذه الجيوش العربية وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية. وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ اعتمادا على التكنولوچيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسى لكبار العسكريين المصريين والعرب الذى تميز بالكفاءة والجدية.

٢ ـ التقارب الدينى والثقافى والحضارى بين روسيا والعالم العربى:

هناك تقارب دينى وثقافى وحضارى واضح بين روسيا والدول العربية، فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين فى القرن الرابع عشر، فى خلال حكم تيمورلنك، ومنذ ذلك الحين انتشر الإسلام فى ربوع روسيا، فوصل عدد

المسلمين فى روسيا إلى ما يزيد عن ٢٠ مليون مسلم؛ أى حوالى ١٤٪ من إجمالى عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون فى نحو ٣٥٠٠ منظمة دينية إسلامية تعمل فى روسيا، وفقا لتقديرات رئيس مجلس المفتين فى روسيا الشيخ راوى عين الدين، فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧، فى خلال خطبة عيد الأضحى.

كما أن هناك جامعة إسلامية روسية فى قازان (عاصمة جمهورية تتارستان الروسية) تأسست عام ١٩٩٨. ويمارس مسلمو روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما ازداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ؛ إذ توجه ٢٣,٥ ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام ٢٠٠٨، بل اعترف بطريرك الكنيسة الروسية الراحل الكسى الثانى للسلطة الفلسطينية بدورها فى حماية الأماكن المسيحية المقدسة التابعة للكنيسة الروسية فى الأراضى المحتلة، تأكيدا لروح الود والثقة المتبادلة بين روسيا والعالم الإسلامى عامة[١١].

وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الدينى والحضارى، وتأكيده خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى فى أكتوبر ٢٠٠٣. وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب فى المنظمة عام ٢٠٠٥، كما منحت فى عام ٢٠٠٧ صفة مراقب فى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسسكو"، وشكلت مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية "روسيا- العالم الإسلامي"، عقدت اجتماعها الرابع فى جدة فى أكتوبر ٢٠٠٨. ولاشك فى أن هذا سيدعم تعاون روسيا مع الدول الإسلامية فى المجالات الإنسانية والثقافية، كما أن هذا التقارب الدينى والحضارى يمثل مناخا ملائما لتطوير العلاقات فى المجالات الأخرى[١٢].

على صعيد آخر بثت روسيا فى عام ٢٠٠٧ المحطة الفضائية الإخبارية الروسية باللغة العربية "روسيا اليوم"؛ لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والعالم العربى، والتعريف بالثقافة الروسية والمجتمع الروسى، ونقل

صورة صحيحة للأحداث الجارية، ليس فى روسيا ودول الكومنولث فحسب، ولكن على الصعيد الدولى أيضا.

٣- استعادة روسيا مكانتها بوصفها إحدى الدول الكبرى الفاعلة فى عيون العرب:

دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى المتزايد فى روسيا منذ عام ٢٠٠٠ من ثقة الدول العربية فى روسيا، بوصفها شريكا يعول عليه سياسيا واقتصاديا؛ وهو الأمر الذى تأكد فى أعقاب أزمة أوسيتيا الجنوبية.

فبرغم أن المواجهة الروسية الجورجية التى اندلعت، إثر القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، فى ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨، تبدو أزمة إقليمية، ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية. غير أنها تعد نقطة تحول مفصلية وكاشفة فى النظام الدولى وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بهيكل النظام الدولى.

فعقب عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين اللذين شهدا انهيارا سريعا فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية. ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا، منذ انتهاء الحرب الأهلية، وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينيات من القرن الماضي؛ أوضحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها بوصفها قوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وفرض إرادتها فى هذا الشأن؛ وهو الأمر الذى أكسبها احترام الدول الأخرى، ومنها الدول العربية، وأعاد الثقة فى روسيا بوصفها شريكا فاعلا مهما.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلا إزاء التدخل الأمريكى فى مجالها الحيوى المتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق الذى اتخذ أبعادا، ليس اقتصادية فحسب ولكن - وهو الأهم - والأخطر التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق، مع عدد من هذه الدول، وفى مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها

بمواجهات عنيفة، ولو دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعدُ من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى، مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة.

فى هذا الإطار، اتسم السلوك الروسى على الصعيد الخارجى، لاسيما منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، بالحذر، وعدم إطلاق التهديدات، أو الدخول فى مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الموقف الروسى من الأزمة فى أوسيتيا الجنوبية، إنما يعكس تغيرا حقيقيا له دلالاته، فيما يتعلق بمكانة روسيا، بوصفها قوة كبرى فاعلة من ناحية، وتوازن القوى الدولية من ناحية أخرى.

فبرغم تصاعد حدة السلوك اللفظى من جانب الولايات المتحدة وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم؛ فإن شيئا من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات فى إثناء روسيا عن موقفها. وإزاء التهديد الأمريكى بضم جورجيا إلى حلف الأطلنطى مستقبلا، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية فى البحر الأسود، والمضى قدما فى مشروع الدرع المضاد للصواريخ مع بولندا والتشيك الذى تعده روسيا موجها إليها وتهديدا مباشرا لأمنها القومى، وكذلك السلوك اللفظى المتغطرس للرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ووزيرة خارجيته تجاه روسيا الذى لم يعد مقبولا، ليس من جانب روسيا فحسب بل من العالم أجمع - ثبتت روسيا على موقفها، بل صعدت من ردود أفعالها، وذلك بتوعد بولندا أنه فى إمكانها استخدام السلاح النووى ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطى، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، فى خطوة كانت بعيدة تماما عن التقديرات والتوقعات كافة.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية فى تأكيد كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، وهى محاولة من جانب روسيا

لاستعادة بعض مواقع النفوذ التى فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، وتصحيح الخلل فى توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر بين شريكين على قدم المساواة. فى إطار نظام متعدد القوى، ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى فى إدارة الشأن الدولى. وساعد على ذلك التحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد الروسى منذ عام ٢٠٠٠ الذى وصل إلى حد الطفرة ؛ إذ حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ حوالى ٧٪ سنويا منذ عام ٢٠٠٣، وفائضا فى الميزان التجارى على مدى السنوات الأخيرة وصل فى خلال المدة من يناير - مايو ٢٠٠٨ إلى ٨٤,١ مليار دولار، وفائضا فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة (٥٩٧,٣ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨)، كذلك استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، واستعادت مكانتها بوصفها ثانى أكبر مصدر للسلاح فى العالم. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى للتحول إلى مجموعة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٢، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦ دلالة واضحة على استعادتها لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذى سعى إليه الرئيس بوتين عند توليه السلطة.

فى هذا الإطار جاء رد الفعل الروسى على الهجوم الجورجى على أوسيتيا الجنوبية حاسما إلى حد أذهل كثيرين. فروسيا أول مرة منذ سبعينيات القرن الماضى تقف فى مواجهة مباشرة أمام النفوذ الأمريكى، وفى إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها فى منطقة كانت جزءا منها حتى زمن ليس ببعيد، مؤكدة قدراتها ومكانتها، بوصفها قوة كبرى.

فبرغم أن التناقض الأيديولوچى انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا، بانهيار الاتحاد السوفيتى، وبرغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين؛ فإن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائما بينهما. ومن ثم فإن الصراع

الدولى بينهما سوف يستمر، وسوف يكون أكثر وضوحا فى منطقة المجال الحيوى لروسيا المتمثلة فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، حيث يوجد ثانى أكبر احتياطى نفط بعد منطقة الشرق الأوسط فى منطقة بحر قزوين. فالصراع فى المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة ولم يكن وجود الولايات المتحدة فى الخليج، واحتلالها للعراق، وتدخلها فى منقطة الكومنولث إلا لهذا الهدف.

ثانيا- مجالات التعاون العربى الروسى وآفاقه:

شهدت العلاقات العربية الروسية نموا متزايدا، وعلى أسس راسخة منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، وذلك فى إطار رؤية واضحة للقيادة الروسية لبرامج العمل والتعاون بين روسيا والدول العربية، على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين، واستجابة عربية للمبادرات الروسية.

وقد مثلت زيارات الرئيس بوتين المتتابعة إلى المنطقة، نقطة تحول فى العلاقات العربية الروسية. فقد هدفت زيارته الأولى فى إبريل ٢٠٠٥ (التى كانت الأولى منذ عام ١٩٦٤، وشملت مصر وفلسطين ومقر جامعة الدول العربية) إلى ما يمكن تسميته "إظهار النوايا"؛ إذ عكست رغبة القيادة الروسية فى إحياء التعاون مع دول المنطقة، ودفعه قدما فى شتى المجالات، وإبراز قدرات روسيا الحالية، وما يمكن أن تقدمه للدول العربية، لاسيما فى المجال التقنى؛ وهو الأمر الذى تأكد فى زيارة بوتين إلى الجزائر فى مارس ٢٠٠٦، فزيارته للمنطقة فى فبراير ٢٠٠٧ التى ضمت المملكة العربية السعودية وقطر والأردن، ثم الإمارات العربية المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٧، وأخيرا زيارته لليبيا فى إبريل ٢٠٠٨. وقد وعدت هذه الزيارات إيذانا ببدء حقبة جديدة فى العلاقات العربية الروسية، تستعيد فيها روسيا بعضا من مكانتها، بوصفها فاعلا أساسيا فى شئون المنطقة وقضاياها التى تتزايد حدة وتعقيدا، ولكن على أسس تتفق

والتوجهات العامة الحاكمة للسياسة الروسية، ومع توازنات القوى فى المنطقة وخريطة التحالفات بها.

فلاشك فى أن المتتبع للسياسة الروسية فى المنطقة يلمس تغيرا ملحوظا فيها، ليس مقارنة بما كانت عليه فى خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق فحسب، وإنما مقارنة أيضا بحقبة التسعينيات، فى ظل قيادة الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين. ففى إطار الصراع المحتدم على السلطة فى موسكو بين الرئيس والبرلمان، وعدم الاستقرار السياسى والانهيار الاقتصادى وحالة التدهور العام فى مؤسسات الدولة الروسية بما فيها المؤسسة العسكرية ذاتها، انكفأت القيادة الروسية على الداخل، وتراجعت المنطقة العربية على نحو ملحوظ فى أولويات السياسة الروسية.

على أن السياسة الروسية بعد عقد من التخبط والسكون فى خلال التسعينيات، شهدت تفعيلا ملحوظا، وعادت روسيا تلعب دورا فاعلا، وتتخذ مواقفا واضحة فى كثير من القضايا الدولية والإقليمية، وساعدها على ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة وانتعاشة اقتصادية، مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياستها الخارجية.

على أنه يجب ألا نتوقع دورا روسيا كالدور الذى كان يعلبه الاتحاد السوفيتى، ليس لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التى كانت متاحة للاتحاد السوفيتى فحسب، ولكن - وهو الأهم - اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسى دوليا وإقليميا، ورطبها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاونى، وليس تنافسيا مع الولايات المتحدة، وذلك خلافا لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى التى كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا طبيعيا فى ضوء زوال التناقض الأيديولوچى بين روسيا

والولايات المتحدة. وبانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشركية الاستراتيچية"، لم يعد هناك شرق أو غرب، ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة، بينهم روسيا. ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك فى أكثر من مناسبة، حين أشار إلى أن "روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر فى عملية إنشاء النظام العالمى الجديد، لكى يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلى متوازنا"، و"أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين فى العالم. ومن هنا فإن كلا منهما شريك طبيعى للآخر فى التعامل مع قضايا الأمن الدولى، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وفى حل مشاكل الإرهاب الدولى، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة".

ومن ثم فإنه برغم تأكيد روسيا الدائم معارضتها للنظام الأحادى القطبية، وأهمية وجود نظام دولى متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولى والشرعية الدولية، وبدور أوسع للنظام الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة؛ فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيچية حقيقية مع الولايات المتحدة، وتطرح نفسها دولة أوربية فى الأساس ذات عمق آسيوى. ومن ثم فهى أكثر ميلا إلى احتواء الخلافات التى تنشب من آن إلى آخر مع الولايات المتحدة وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. وهى حريصة على ألا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن هناك حدودا للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، ويقتصر الأمر فى أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة، وقد يصل الأمر إلى حد المشادات اللفظية، واستخدام "الفيتو" ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن، بدون أن يترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية؛ انطلاقا من وجود مصالح استراتيچية تربط روسيا بالولايات المتحدة، لا يجوز المساس بها أو تهديدها، نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها[١٣].

فى هذا الإطار، فإن روسيا لا تسعى لتحقيق مكاسب سياسية، أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيچية بالمعنى الاقتصادى والتقنى، ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيق لدول المنطقة. يأتى هذا فى إطار توجه القيادة الروسية إلى توظيف السياسة الخارجية بصفة عامة، وتجاه المنطقة العربية خاصة لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسى وازدهاره.

ولقد أشار الرئيس الروسى بوتين إلى ذلك صراحة، حين أكد أن "الوضع فى المنطقة يؤثر فى الاقتصاد العالمى وفى قطاع الطاقة ذى الأهمية البالغة بالنسبة إلى روسيا؛ وهو مما يحتم تفعيل سياسة موسكو فى المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية على نحو ملحوظ".

١ـ التعاون التقنى فى إطار دور تنموى حقيقى لروسيا فى المنطقة:

يحتل التعاون والتنسيق فى مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية فى المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسى مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربى، ويلى ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء فى المجال التقنى أو الاقتصادى أو الاستراتيچى العسكرى.

ففى رسالة بعثها الرئيس فلاديمير بوتين إلى المشاركين فى اجتماع مجلس الأعمال الروسى ـ العربى الذى عقد فى البحرين، فى خلال الفترة من ٢١ ـ ٢٢ مايو ٢٠٠٧، أشار إلى "أن العلاقات الروسية ـ العربية تعيش فترة نهوض، ويتزايد نشاط التعاون التجارى والاقتصادى والاستثمارى والتحديثي"، أما أكثر ميادين التعاون وعدا فهى ـ حسب قوله ـ "الطاقة.."[١٤].

أـ التعاون فى مجال الطاقة:

يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التى تتلاقى فيها المصالح

العربيـة والروسـية، وهـو جـوهر الشـراكة العربيـة الروسـية فـى المسـتقبل، ودعامتها الأساسية.

ففى روسيا يعد قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الروسى، وعماد النهضة الاقتصادية التى تمت الإشارة إليها، وعليه تنعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والاجتماعى. فلا يوجد مستقبل حقيقى لروسيا بدون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمى توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير بقية قطاعات الإنتاج، وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتضمن به أيضا استقلالية قرارها الخارجى، وقدرة على التأثير، وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

فالنفط وحده يسهم بنحو ١٣٪ من إجمالى الناتج المحلى الروسي؛ أى أن انخفاضا بمقدار دولار واحد فى سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح بين ١ و١,٤ مليار دولار سنويا. وتشكل الصادرات السلعية الروسية، خاصة من النفط والغاز الطبيعى والمعادن، حوالى ٨٠٪ من إجمالى الصادرات الروسية. وتتشابه روسيا فى ذلك مع الدول العربية، خاصة دول الخليج؛ إذ يسهم النفط بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لدول الخليج، وهو ما يعادل ٧٥٪ من إيراداتها العامة، و٨٥ - ٩٠٪ من الصادرات الخليجية.

فى هذا الإطار تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجى، على وجه الخصوص وفى مقدمتها السعودية، بوصفها أكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم. وروسيا التى تأتى فى المرتبة الثانية مباشرة. فروسيا تمتلك سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا؛ إذ قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالى ٦٠ بليون برميل (٤,٦٪ من الاحتياطى العالمي)؛ وتستأثر بنحو ٤٠٪ من إجمالى الصادرات العالمية من النفط، كما

أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي؛ إذ قدر احتياطيها من الغاز الطبيعى بنحو ١,٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧,٥٪ من الاحتياطى العالمي). وتأتى قطر فى المرتبة الثالثة، ثم المملكة العربية السعودية فى المرتبة الرابعة، هذا إلى جانب عدد من الدول العربية التى تعد منتجا مهما للغاز، ولديها احتياطيات مهمة، منها مصر والجزائر.

وقد أكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية ودول الخليج - لا سيما السعودية - بوصفهما حليفين فى سوق الطاقة العالمية، وليس منافسين، وذلك بقوله: "نحن متحالفون مع المملكة، وشركاء معها فى تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة، ولدينا مصالح مشتركة كثير فى هذا المجال". كما أكد كثيرة من المسئولين الروس أن روسيا لن تكون بديلا عن النفط الخليجى، وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو فى إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكى.

هذا التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية فى مجال الطاقة يتم فى إطار ثلاث محاور أساسية:

أولها: المحافظة على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم فى حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك فى اجتماعات أوبك بوصفها مراقبا. ويشار فى هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك فى جهودها لخفض الإنتاج فى خلال عام ٢٠٠١؛ إذ قررت خفض إنتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يوميا للمحافظة على الأسعار. ويفسر هذا أيضا سعى موسكو للانضمام رسميا إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده كثير من المسئولين الروس ومنهم يفجينى بريماكوف (رئيس وزراء روسيا الأسبق، ورئيس الغرفة التجارية والصناعية الروسية).

ثانيها: الاستثمارات الروسية فى قطاع النفط العربى. فهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار فى قطاع النفط فى الدول العربية، من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوچيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية فى العالم، من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة فى مختلف أنحاء العالم. وتعد الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة. وهناك كثير من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية التى تعد نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاكتشاف حقول الغاز فى الجزء الشمالى من صحراء الربع الخالى فى مساحة ٣٠ ألف كم^{2} مدة واستثمارها ٤٠ سنة، وتمتل لوك أويل ٨٠٪ من أسهمها، واشتراك شركتى "سينفط" و"لوك أويل" الروسيتين فى تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهى مشاريع تتراوح تكلفتها بين ٧ و٨ مليارات دولار، والتعاون مع سلطنة عمان فى إطار مشروع "كونسوريتوم" لمد خط أنابيب فى منطقة بحر قزوين، لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضى الروسية إلى ميناء نوفروسيك الروسى على البحر الأسود، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ فى نوفمبر ٢٠٠١.

وفى مصر يمثل إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية ١٠٪ من الإنتاج المصرى من البترول، كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز فى عدد من الدول العربية الأخرى؛ منها الجزائر والسودان، ومد خط الغاز العربى فى جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، وإنشاء مصنع لتكرير البترول، وآخر لتحويل الغاز فى سوريا، إلى جانب المشروعات المشتركة لاستغلال حقول

الغاز جنوبى ليبيا، ومشاركة الشركات الروسية فى مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا.

ثالثها: إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز، بمبادرة من روسيا؛ بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدرى الغاز فيما يتعلق بالأسعار، وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله؛ وهو الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمى للغاز، ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص؛ إذ يستأثر أعضاء المنظمة الاثنا عشر بأكثر من ٥٠٪ من الإنتاج الإعلامى للغاز، و٨٠٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة، وتوقيع الميثاق الخاص بها، فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز فى موسكو فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتم اختيار الدوحة مقرا للمنظمة الوليدة[١٥].

ب- التعاون فى مجال الطاقة النووية:

المستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة. وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وأهمية التعاون العربى الروسى لدعم القدرات العربية فى هذا الصدد. وهو التعاون الذى بدأ بالفعل على نطاق محدود، لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقنى فى هذا المجال. ومثال ذلك: الاتفاق بين روسيا وليبيا فى عام ١٩٩٧ على تطوير مركز الأبحاث النووية فى تاجورا (غربى طرابلس)، وتطوير مراكز البحوث النووية فى مصر، وتدريب الكوادر العلمية فى هذا المجال، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة فى ليبيا ومصر، وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمى للطاقة النووية فى مارس ٢٠٠٨، بين مصر وروسيا، تتمكن إحدى الشركات الروسية المعنية (أتوم ستريو إكسبورت) بمقتضاها من المشاركة فى المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهروذرية

مصرية. كما تم بحث إمكان التعاون فى مجال توليد الطاقة الكهربائية، باستخدام الطاقة النووية فى الأردن، فى خلال زيارة الملك عبد الله الثانى لموسكو عام ٢٠٠٨[١٦].

ج- التعاون فى مجال تكنولوچيا الفضاء:

هناك تعاون قائم بين روسيا والجزائر والسعودية والمغرب منذ عام ٢٠٠٠ فى مجال إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد، عن طريق صواريخ روسية. وقد تم فى هذا الإطار إطلاق القمر الصناعى الجزائرى "ألسات-١" فى نوفمبر ٢٠٠٢، وإطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بوساطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون فى هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧ على بدء العمل المشترك فى مجال استثمار الفضاء فى الأغراض السلمية، وإطلاق جهاز فضائى إماراتى للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨[١٧].

د- تنمية البنية الصناعية العربية:

لروسيا دور متزايد وملحوظ فى تنمية البنية الصناعية فى كثير من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التى شيدت فى حقبة الاتحاد السوفيتى؛ أهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب فى الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالى فى مصر لزيادة عمرها الافتراضى ٤٠ عاما أخرى، وتحديث ترسانة الإسكندرية، والفرن العالى لشركة حلوان للحديد والصلب، وغيرها من المشروعات.

هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية؛ من أهمها إنشاء مجمع سدى البراق الكهرومائى الضخم فى تونس، بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد آخر من المنشآت، ومشروع خط سكة حديد

بين مدينتى سرت وبنغازى الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر، وبتكلفة قدرها ٢,٢ مليار دولار.

كذلك الاستثمار المصرى الروسى المشترك فى مصنع للطائرات من طراز "توبوليف ٢٠٤" فى مدينة ألويانوف بروسيا، والإنتاج المشترك للدواء، ونقل التكنولوچيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر، وإنشاء مصنع فى مصر للمستحضرات البيوتكنولوچية باستخدام التقنية الروسية. كما وقعت مصر وروسيا فى إبريل ٢٠٠٧ اتفاق إنشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة فى الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الإلكترونية وبعض السلع الهندسية الأخرى بمدينة برج العرب الصناعية المصرية، على مساحة مليون متر مربع، باستثمارات تصل إلى ٢ مليار دولار.

يضاف إلى هذا مشروعات الشركة الروسية المتحدة "روس آل" مع شركة التعدين السعودية "معادن" فى مجال التعدين، ومنها مشروع إقامة مصنع إنتاج الألومنيوم بطاقة ٦٠٠ ألف طن من خام الألومنيوم فى السنة، ومحطة كهروحرارية تعمل بالنفط الثقيل بطاقة ١٥ ألف ميجاوات.

٢ـ العلاقات الاقتصادية المتنامية بين روسيا والدول العربية:

تمثل المنطقة العربة سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيچية والمعمرة؛ مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفى عام ٢٠٠٦ بلغ التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية نحو ٥,٥ بليون دولار. وتأتى مصر والجزائر والمغرب فى مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا فى المنطقة. وعادة ما يميل الميزان التجارى لصالح روسيا بفارق كبير جدا. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالى التبادل التجارى بين مصر وروسيا ٤,٢ مليارات دولار عام ٢٠٠٧، مقارنة بحوالى ٨٧٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥، مثلت الصادرات الروسية حوالى ٩٥٪ منها (٨٢٧,٨

مليون دولار)، كذلك تجاوز حجم التبادل التجارى بين روسيا والجزائر ١ مليار دولار عام ٢٠٠٧، مقارنة بحوالى ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠١، مثلت الصادرات الروسية ٩٩٪ منها[١٨].

وقد شكل مجلس الأعمال العربى الروسى فى عام ٢٠٠٣، بناء على مبادرة الغرفة التجارية الصناعية الروسية والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية، بهدف توسيع التعاون الاقتصادى بين روسيا والبلدان العربية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية. ويتفرع عن المجلس خمسة عشر مجلسا ثنائيا بين روسيا والبلدان العربية كان آخرها مجلس الأعمال الروسى - الكويتى الذى أنشئ عام ٢٠٠٧.

كما نظم المعرض العربى الأول "Arabia Expo" الذى أقيم فى مركز المعارض الروسى "كروكوس أكسبو"، فى خلال المدة من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨، بهدف تشجيع حركة التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية، وتضمنت أقسام المعرض مختلف المجالات الاقتصادية؛ مثل النفط والغاز، والاتصالات، والآلات والمعدات، والسلع المصنعة، والبناء والتشييد والعقارات، والسياحة، والطب والصيدلة.

على صعيد آخر يعد جذب الاستثمارات العربية، خاصة من دول الخليج، هدفا أساسيا للدبلوماسية الروسية فى المنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتى واتجاه روسيا إلى الخصخصة، والأخذ بنظام السوق، سعت جاهدة إلى جذب رءوس الأموال العربية، لاسيما الخليجية للاستثمار فيها. غير أن التدهور الاقتصادى الحاد فى روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا، خاصة فى أعقاب الأزمة المالية فى أغسطس ١٩٩٨ التى أدت إلى إفلاس كثير من الشركات العربية العاملة فى روسيا.

وبرغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب تظل الاستثمارات العربية أقل بكثير من المستوى الذى تريده وتسعى إليه روسيا،

نتيجة استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا، برغم التحسن فى الأوضاع الاقتصادية فى روسيا والاستقرار السياسى الذى تشهده منذ وصول بوتين إلى السلطة، والزيادة الكبيرة فى حجم الاستثمارات المتدفقة إليها؛ إذ تحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التى قدرت بنحو ١٧٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة فى السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذى يعمل فى روسيا محدود جدا، كما أن إسهامات الحكومات العربية فى الاستثمار فى الاقتصاد الروسى لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. وذلك فى الوقت الذى ينشط فيه رأس المال الغربى والإسرائيلى بقوة فى روسيا، غير مبال بالعوائق التى تقف أمامه. كما تشير إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثمارى العربى فى روسيا على ميدان التجارة، وتحديدا التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم، إضافة إلى مجال الخدمات؛ مثل ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع السلع وبعض المطاعم والسياحة.

وعمليا لم يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة على فهم احتياجات هذه السوق، كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال العرب كثيرا من المصاعب فى الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكاناتها الاستيعابية الواسعة.

٣- مواقف روسيا تجاه القضايا العربية:

تتسم السياسة والدبلوماسية الروسية تجاه الشأن العربى بسمتين أساسيتين؛ هما:

أ- الاعتدال والتوازن وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية:

يتسم موقف روسيا من القضايا العربية بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى، وعليه تعقد آمال الدول العربية فى تحقيق مزيد من العدالة والإنصاف فى مواقف المجتمع الدولى تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية.

الموقف من القضية الفلسطينية:

روسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية، مراعيا مصالح الأطراف، كما أنها الطرف الدولى الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة، بما فى ذلك حركة حماس التى تعدها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى منظمة إرهابية. كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على المسارات كافة، بما فيها المسار السورى والمسار اللبنانى. ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية، سواء فى العلاقة مع إسرائيل، أو فى موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة، وتأييدها لوحدة الصف الفلسطينى.

ويوضح تطور السياسة الروسية، ومواقفها تجاه الصراع العربى الإسرائيلى على مدى خمسة عقود مضت أن تغيرا ملحوظا قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينيات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعا. وعلى النحو الذى أصبح واضحا أن المعادلة الصفرية (إما/ وإما) غير مطروحة فى علاقة روسيا مع أطراف الصراع، فهى ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها فى الوقت ذاته تؤيد الحق العربى، وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد فى مختلف المجالات؛ لأنها لا تجد تناقضا أو تعارضا بين الأمرين، لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

ففى أكتوبر ١٩٩١ تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود السوفيتى إلى إسرائيل، بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ احترام حقوق الإنسان، الذين كان من بينهم علماء وعسكريون ذوو خبرة وكفاءة عالية، مثلوا إضافة حقيقة إلى قوة إسرائيل. على صعيد آخر كان الاتحاد السوفيتى الراعى "الثاني" لمؤتمر مدريد للسلام الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩١. غير أن الدور المحورى فى خلال المؤتمر وفى أعقابه ظل للولايات المتحدة التى حرصت على لعب دور الوسيط الأوحد فى عملية السلام.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى، أصبحت روسيا هى "الراعى الثاني" لعملية السلام خلفا للاتحاد السوفيتى. غير أنها لم تسع إلى تفعيل دورها، بل إن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق. فلم تشهد السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى تحركا دبلوماسيا ملموسا ومشاركة فعالة من جانب روسيا فى عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف فى يناير ١٩٩٢ التى لم يحضرها الرئيس الروسى، كما مالت السياسة الروسية على تأييد التوجهات الأمريكية.

على أنه مع تصاعد حدة الانتقادات من جانب المعارضة لسياسة الرئيس الروسى الأسبق بوريس يلتسين الداخلية والخارجية، عادت السياسة الروسية إلى التوازن فى المنطقة. وقد كانت مذبحة الخليل فى فبراير ١٩٩٤ - حين قتل أحد المستوطنين الإسرائيليين ٢٥ فلسطينيا، كانوا يصلون فى المسجد- هى البداية الحقيقة لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما فى عملية السلام، بل عودتها إلى المنطقة كلها. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولى ثان للسلام فى الشرق الأوسط فى مدريد، كما اقترحت إرسال مراقبين دوليين إلى الضفة وقطاع غزة لحماية

المواطنين. غير أن هذه المقترحات لم تلق قبولا لدى الولايات المتحدة وإسرائيل. وفى خلال النصف الثانى من التسعينيات اقتصر الدور الروسى على السلوك اللفظى الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسى ومحاولات الوساطة السياسية من آن لآخر، والحرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن فى علاقاتها بمختلف الأطراف.

وفى عام ٢٠٠١ بدأت آلية الوسطاء الدوليين (الرباعية) التى تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى والأمم المتحدة، والتى صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ فى مارس ٢٠٠٢.

والمدقق فى السلوك الروسى الحالى من القضية الفلسطينية، يتبين أن الموقف الروسى من القضية الفلسطينية ما زال يتسم بقدر كبير من التوازن القائم على عدم الانحياز الوضاح لأحد الطرفين. ففى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل التى كانت هدفا أساسيا لزيارة بوتين الأولى للمنطقة فى إبريل ٢٠٠٥، شملت تل أبيب فى زيارة هى الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل؛ فإن روسيا فى الوقت نفسه، تؤكد دوما تأييدها للحق الفلسطينى، وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كل الاتفاقات الموقعة، والمحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن قرارات مجلس الأمن الدولى ٢٤٢، ٣٣٨ تعد هى الأساس لإحلال السلام فى المنطقة، كما تؤكد روسيا حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف؛ لأنها لا تخدم العملية السلمية. كذلك أيدت روسيا عددا من القرارات المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة؛ منها قرار الجمعية العامة (١٣/١٠) فى أكتوبر ٢٠٠٣ الذى يدين تصرفات إسرائيل فى الأراضى المحتلة، وبناءها لجدار الفصل العنصرى الذى عدته روسيا عملا غير شرعى. وتؤكد روسيا ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التى تستهدف إقامة دولة فلسطينية، بل إنها نجحت فى استصدار قرار مجلس الأمن ١٥١٥، بناء على

اقتراح روسى، ذلك الاقتراح الذى يقر خارطة الطريق، ويجعل منها قرارا ملزما، بدلا من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين إلى فلسطين فى إبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه فى السياسة الروسية. ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين فى رام الله كانت اعترافا ضمنيا من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعى لمساندة الرئيس الفلسطينى بدلا من الضغط عليه"، مثلت دعما معنويا كبيرا للسلطة الفلسطينية ورئيسها. من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيرا نوعيا فى السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية، تمثل فى الاتجاه من الدعم الدبلوماسى فقط - على النحو الذى سبقت الإشارة إليه - إلى الدعم المادى والفنى الذى وعد به الرئيس بوتين، والذى تضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و٥٠ مدرعة، انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة فى يده" (على حد تعبير الرئيس بوتين)، وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها فى موسكو. كما أعلن وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف فى المؤتمر الدولى للدول المانحة الذى عقد فى باريس فى ديسمبر ٢٠٠٧، أن روسيا ستخصص ١٠ ملايين دولار فى عام ٢٠٠٨ مساعدة مالية للسلطة الفلسطينية[١٩].

وإزاء الأزمة الأخيرة التى اندلعت فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩، نتيجة القصف الإسرائيلى لقطاع غزة؛ طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار فى القطاع فورا، وقدمت المساعدات الإنسانية للفلسطينيين التى تضمنت الغذاء، والأدوات الطبية والدواء، والخيام، ومحطات توليد الكهرباء، وأعلن سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسى أن بلاده لم توقف اتصالاتها مع حماس، وتستمر حاليا فى إجرائها، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا فى مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة (عقد فى القاهرة ٢ مارس ٢٠٠٩).

كذلك أبرزت دعوة روسيا لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بموسكو فى النصف الأول من عام ٢٠٠٩، اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقى فى عملية التسوية السلمية. ويعد المؤتمر استمرارا لما بدأ فى أنابوليس فى الولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٧، بهدف إخراج التسوية من مأزقها، وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة التى لم يطلقها لقاء أنابوليس، ولا حتى على المسار الفلسطينى، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل.

ويظل التحدى فى هذا الخصوص فى مدى تعاون الولايات المتحدة وإسرائيل مع روسيا والدول العربية لعقد المؤتمر وإنجاحه، وذلك فى ظل الهيمنة الأمريكية على شئون الشرق الأوسط، خاصة عملية التسوية السلمية، وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الأوحد فى هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر فى أكتوبر ١٩٧٧. هذا إلى جانب افتقار روسيا إلى مقومات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلى. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين فى إسرائيل وأنهم ورقة ضغط فى يد روسيا هو أمر ينقصه الدقة، ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس فى إسرائيل يبلغ أكثر من مليون نسمة، من أصل مجموع السكان البالغ ٦,٢ ملايين نسمة (١٦٪)، وينخرطون فى حزب للناطقين بالروسية، وهو حزب "إسرائيل بيتنا" الذى يتزعمه أفيجدور ليبرمان، والذى فاز بثالث أكبر عدد من الأصوات فى الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٠٩، وتولى منصب زير الخارجية فى الحكومة الإسرائيلية، كما أن لديهم كثيرا من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية، خاصة هؤلاء الذين هاجروا فى مطلع التسعينيات. غير أنه لا يمكن عدهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها فى مواجهة إسرائيل؛ إذ إن اكتراثهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية فى المنطقة، ما زال محل شك، ولا

يمكن التعويل على ولائهم لروسيا، بوصفه أمرا مشكوكا فيه أيضا.

فافتقار روسيا لإمكانات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلى من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة فى الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذى يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أى طرف ذى موقف إيجابى وداعم للقضية الفلسطينية الذى يعنى السير فى طريق التسوية العادلة، من ناحية أخرى، يمثل عائقا أساسيا لتفعيل الدور الروسى بوصفها راعيا ثانيا لعملية السلام، وعضوا فى اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة.

الموقف من القضية العراقية:

يعد الموقف الروسى من العراق نموذجا واضحا لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها فى المنطقة، خاصة الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هى المحرك الأساسى للسياسة الروسية فى المنطقة. فبرغم رفض الاتحاد السوفيتى للغزو العراقى للكويت، وتدخله دبلوماسيا لإقناع صدام حسين بالانسحاب، ثم قبوله بالوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، بوصف ذلك سابقة هى الأولى من نوعها، فقد أكدت روسيا دوما ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق، منذ أغسطس ١٩٩٠، تمهيدا لرفعها، وذلك انطلاقا من مصالحها الاقتصادية فى العراق آنذاك، والعقود الروسية التى جمدت نتيجة العقوبات المفروضة عليه. كما عارضت موسكو المشروع البريطانى الذى تدعمه الولايات المتحدة فى مجلس الأمن، ويتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق فيما يعرف بـ"العقوبات الذكية"، انطلاقا من كونه "مشروعا أحادى الجانب؛ إذ يشتمل على بنود للتضييق على العراق، فى حين لم يذكر شيئا عن البرامج العسكرية للعراق، ولا يتضمن أفقا لرفع العقوبات". كذلك استأنفت روسيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد، فى تحد واضح للحظر الأمريكى الذى كانت تحاول فرضه على العراق.

كذلك رفضت روسيا دوما استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق فى يناير ويونيو ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب، ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفا لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذى طرحه الرئيس الأمريكى جورج بوش فى وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن فى قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان؛ إذ إن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فورى. ولكن يجب ألا يكون هناك أى استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعات بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق فى دعم منظمات إرهابية عالمية، بما فى ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل، أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن برغم نجاح روسيا فى التنسيق مع فرنسا فى الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قرارا من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكرى فى العراق؛ فإنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسى الرافض للاحتلال الأمريكى للعراق واضحا منذ بدء الاحتلال فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣، وكان التأكيد الروسى الدائم هو ضرورة الانسحاب الأمريكى من الأراضى العراقية، وحل القضية العراقية فى إطار الشرعية الدولية، ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقى فى اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

على صعيد آخر، وعقب اللقاء الذى تم بين الرئيس العراقى جلال الطالبانى والرئيس الروسى فلاديمير بوتين، على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٥ فى نيويورك، واتفق الطرفان على ضرورة فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين البلدين، والتعاون الواسع فى جميع

المجالات السياسية والاقتصادية، وضرورة استئناف روسيا العمل فى مجموعة من المشروعات التنموية المهمة فى العراق، أهمها تطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، وترميم المحطتين الكهروحراريتين فى مدينتى اليوسفية والناصرية وبناؤهما، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية فى المحطات الكهربائية الأخرى، فضلا عن عدد من مشاريع الخطوط، ونقل الطاقة الكهربائية، كذلك المشروعات المائية، ومنها مشروع محطة ضخ المصب العام فى مدينة الناصرية التى يبلغ تصريفها الإجمالى ٢٠٠ متر مكعب فى الثانية[٢٠].

الموقف من التطورات فى لبنان:

لم تحظ العلاقات اللبنانية - الروسية بأهمية تذكر قبل زيارة رئيس الحكومة رفيق الحريرى إلى موسكو عام ١٩٩٧ التى كانت الأولى من نوعها، ففى أثناء تلك الزيارة وقع الحريرى عددا من الاتفاقيات بين البلدين، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى، من خلال تشجيع الاستثمارات، وفتح فروع مصرفية لبنانية فى روسيا، علاوة على توقيع اتفاق للتعاون الثقافى والمهنى والتقنى بين البلدين. كما دعمت روسيا نسبيا الموقف اللبنانى، حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ القاضى بسحب القوات الأجنبية من لبنان، ولم تستخدم الفيتو ضده، إرضاء لسوريا، كما كانت تتوقع هذه الأخيرة.

فمنذ بدء التطورات على الساحة اللبنانية والضغوط الأمريكية للانسحاب السورى من لبنان اتسم الموقف الروسى بالاعتدال والإيجابية؛ إذ أيدت الانسحاب السورى استجابة للإرادة اللبنانية. غير أنها أكدت فى الوقت نفسه أن هذا يجب ألا يؤثر فيما أسمته "التوازن الهش" فى لبنان. كما أيدت روسيا إنشاء محكمة دولية للتحقيق فى جرائم القتل المختلفة التى عانى منها لبنان.

كذلك دعمت روسيا القرار (١٧٠١) داخل مجلس الأمن لإنهاء الأزمة

اللبنانية فى أعقاب العدوان الإسرائيلى على لبنان عام ٢٠٠٦. وفى أكتوبر ٢٠٠٦ أرسلت روسيا كتيبة من الهندسة العسكرية الروسية ضمت ١٣٠ فردا للمشاركة فى تعمير البنى التحتية التى دمرتها الحرب، لاسيما إعادة بناء الجسور. هذا إلى جانب المنحة الروسية للمؤسسة العسكرية اللبنانية المتمثلة فى ١٠ طائرات ميج، وذلك فى إطار دعم تسليح الجيش اللبنانى، وتعزيز قدراته العسكرية لأهداف دفاعية.

من ناحية أخرى، شددت روسيا دوما على أهمية الحوار بين القوى اللبنانية كافة، خاصة مع تصاعد حدة التوتر الداخلى فى لبنان، والاحتجاجات والمظاهرات التى اجتاحها. وكان التأكيد دوما؛ ضرورة أخذ مواقف الأطراف اللبنانية كلها فى الحسبان، وأن تحافظ موسكو على علاقات ودية مع الحكومة اللبنانية وحزب الله فى آن واحد. وهو موقف يختلف كثيرا عن نظيره الأمريكى والأوربى الذى يرى أن حزب الله منظمة إرهابية يتعين القضاء عليها.

ويأتى الموقف الروسى من التطورات فى لبنان متسقا مع التوجهات العامة الحاكمة لسياستها فى المنطقة، من حيث عدم التدخل السافر فى الشئون الداخلية لدولها، والرغبة الصادقة فى تقديم العون الفنى والتقنى، والقيام بدور تنموى حقيقى فى هذه الدول.

ب- دعم التعاون والعمل العربى المشترك:

تعد روسيا أكثر ميلا واستعدادا للتعاون مع "العالم العربي" بوصفه كيانا إقليميا، وهى بذلك تختلف جوهريا فى موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض - من حيث المبدأ - مفهوم الوطن العربى، وتسعى لإذابته فى كيان أكبر "شرق أوسطى" أو "متوسطى"، غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك، ليس فى تصريحات القادة الروس فحسب، وإنما فى إجراءات وسياسات فعلية، كان منها إنشاء مجلس الأعمال الروسى العربى عام ٢٠٠٣، بهدف توفير قنوات للتعاون

بين رجال الأعمال الروس والعرب، كما سبقت الإشارة.

وفى خلال القمة العربية المنعقدة فى الجزائر فى مارس ٢٠٠٥، وجه الرئيس بوتين رسالة هنأ فيها الدول العربية بمرور ٦٠ عاما على إنشائها، وأكد "أن روسيا تتطلع دوما إلى توسيع رقعة التعاون المتعدد الأوجه مع جامعة الدول العربية، وإلى التعاون الثنائى المتبادل النفع مع كل أعضائها، ضمانا للسلام والأمن والتطور المطرد، وأنه فى خلال العقود المنصرمة أثبتت جامعة الدول العربية جدواها بوصفها منظمة إقليمية ذات سمعة ونفوذ تلتزم بأحكام القانون الدولى، وفى المقام الأول فى قضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية".

أعقب ذلك زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية فى أثناء زيارته للمنطقة فى إبريل ٢٠٠٥ التى كان لها دلالة خاصة على أهمية العالم العربى لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربى وللعمل العربى المشترك، خلافا لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها فى ضرب الوحدة العربية. وقد انعكس ذلك فى قول بوتين: "إن روسيا والعالم العربى جاران، وتعتزم روسيا - بوصفها جارا طيبا - بناء علاقاتها مع العالم العربى فى جميع الاتجاهات"، وكذلك فى طلبه اعتماد السفير الروسى فى القاهرة (ميخائيل بوجدانوف) ممثلا لروسيا لدى جامعة الدول العربية التى افتتحت مكتبا لها فى موسكو فى أوائل التسعينيات.

كما كانت زيارته هذه زيارة لكل الدول العربية، وليس لمصر فحسب. فكثير من الدول العربية كان يرغب فى استضافة الرئيس الروسى، وقام قادة هذه الدول بأكثر من زيارة إلى موسكو، ومن ثم كانت زيارة القيادة الروسية لجامعة الدول العربية استجابة ذكية، وخروجا من هذا المأزق بدرجة عالية من الحنكة والدبلوماسية.

٤- التعاون فى المجال العسكري:

يعد التعاون العسكرى أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو - حتى الآن - لا يرقى إلى التطور الحادث فى المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضا.

وعلى الجانب الروسى، تسعى روسيا لتنشيط صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوچية، ولكن نظرا إلى ما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومى. ففى إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية فى النهوض بالاقتصاد الروسى، تم التركيز على التوسع فى مبيعات الأسلحة، ليس إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسى فحسب، ولكن بفتح أسواق جديدة؛ وهو الأمر الذى أدى إلى مضاعفة مبيعات الأسلحة الروسية من ٣,٦٨ مليار دولارات عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٨. وتحتل تقنيات الطيران الجزء الأكبر من هذه الصادرات. كما حصلت روسيا فى عام ٢٠٠٧ على ١٠,٤ مليارات دولار من عقود تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية، لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا، بعد الولايات المتحدة التى وقعت عقودا بقيمة ٢٣,٨ مليار دولار، وفقا لما جاء فى تقرير أعد للكونجرس الأمريكي[٢١].

فى هذا الإطار، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة، بوصفها سوقا مهمة للأسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتى كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (٢٧,٣٪ من إجمالى صادرات السلاح إلى المنطقة)، وذلك فى خلال المدة من ١٩٨٤ - ١٩٨٩. غير أن مبيعات السلاح الروسية للمنطقة انخفضت لتمثل ١٠٪ فقط فى خلال المدة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣. وتسعى روسيا لاستعادة مكانتها، بوصفها مصدرا رئيسا للسلاح إلى الدول العربية، وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين فى المنطقة، ودعم التعاون العسكرى معهم، لاسيما سوريا والجزائر وليبيا

واليمن، ومحاولة فتح أسواق جديدة فى الأردن ودول الخليج العربى التى تعد سوقا تقليديا للولايات المتحدة والدول الغربية.

فعلى سبيل المثال، عقدت الجزائر صفقة سلاح مع روسيا فى مارس ٢٠٠٦ بقيمة ٤,٧ مليارات دولار، وتضمنت إمداد الجزائر بنحو ٣٦ مقاتلة حربية من طراز "ميج-٢٩"، و٢٨ مقاتلة من طراز "سو- ٣٠"، وكذلك ١٤ طائرة تدريب قتالى من طراز "ياك-١٣٠"، إلى جانب منظومات دفاع جوى من طراز "س-٣٠٠"، ومضادات دبابات من طراز "ميتيس"، و"كورنيت"، و٣٠٠ دبابة من طراز "ت-٩٠".

وقد تردد أن الجزائر قد عدلت عن صفقة "ميج-٢٩" بسبب وجود مشاكل فنية به. غير أن هذا لم يؤثر فى المسار العام للتعاون العسكرى بين روسيا والجزائر. فروسيا تقوم بتحديث ما تملكه الجزائر من دبابات ومدافع ذاتية الحركة وزوارق صاروخية سوفيتية الصنع، وأيضا قاذفات القنابل "سو- ٢٤"، وراجمات الصواريخ "سميرتش"، كما تشارك روسيا فى تحديث سفينتين صاروخيتين صغيرتين تابعتين للقوات البحرية الجزائرية فى عام ٢٠٠٩، ويتضمن ذلك تبديل ٦٠٪ من أجهزة السفينتين، بما فى ذلك منظومة الأسلحة[٢٢].

ومثال ذلك أيضا، صفقة إمداد سوريا بعدد ٣٦ وحدة من نظام "بانتسير- س ١" الذى يعد أحد أحدث أنظمة الدفاع الجوى الروسية. هذا إلى جانب التعاون العسكرى بين البلدين فى إطار اتخاذ روسيا ميناء طرطوس السورى نقطة توقف رئيسة فى البحر الأبيض المتوسط[٢٣].

كذلك وقعت ليبيا فى عام ٢٠٠٨ عقودا تقدر قيمتها بنحو ٢ مليار دولار مع روسيا لتوريد أسلحة وقطع غيار لأسلحة سوفيتية الصنع فى ليبيا التى تمثل ٩٠٪ من أسلحة القوات المسلحة الليبية. أيضا عقدت روسيا الاتحادية والمملكة

العربية السعودية عام ٢٠٠٨ اتفاقية تعاون فى المجال العسكرى التقني[٢٤].

ولكن برغم النهضة التى تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حاليا، ورغبة روسيا فى مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسى، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة للدول العربية فى هذا المجال؛ يظل التعاون العسكرى بين روسيا والدول العربية عامة، ويشمل ذلك حلفاءها التقليديين فى المنطقة (فى مقدمتهم مصر) محدودا جدا؛ وذلك لاتجاه أغلب الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية بوصفها مصدرا أساسيا للأسلحة.

خاتمة:

خلاصة القول، هناك تفعيل ملحوظ شهدته العلاقات العربية الروسية منذ تولى الرئيس بوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، وهو جزء من التوجهات العامة الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية التى تهدف إلى توظيفها لخدمة النهوض الاقتصادى الداخلى، وإقامة علاقات وثيقة على أسس مصلحية وشراكة اقتصادية لا تخضع للتقلبات السياسية؛ إذ أتت القيادة الروسية الجديدة آنذاك (بوتين) برؤية لأولويات السياسة الروسية فى المنطقة العربية على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين: العربى والروسى؛ ومن ثم لاقت استجابة من جانب الدول العربية.

ولقد انطلق هذا التطور من ثلاث دعامات أساسية، مثلت ركيزة وقاعدة صلبة له؛ هي:

- الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربى الروسى.
- التقارب الدينى والثقافى والحضارى بين روسيا والعالم العربى.
- استعادة ثقة العرب فى روسيا بوصفها قوة كبرى فاعلة فى النظام الدولى، وشريكا يعول عليه، لاسيما بعد الموقف الروسى من أزمة أوسيتيا الجنوبية فى أغسطس ٢٠٠٨.

كما أوضحت الدراسة الأبعاد الآتية (فيما يتعلق بالعلاقات العربية الروسية ومقتضيات تطويرها مستقبلا):

- أن التعاون والتنسيق فى مجال الطاقة يحتل قمة أولويات السياسة الروسية فى المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسى مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج، ويلى ذلك مجالات التعاون التقنى والاقتصادى والاستراتيچى العسكرى.
- أن هناك آفاقا رحبة للتعاون فى مجالات الطاقة النووية، وتكنولوچيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية، غير أنه حتى الآن ما زال مستوى التعاون القائم أقل بكثير من احتياجات الدول العربية، وما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم فى هذا الإطار. فهناك حاجة إلى رؤية عربية، أو على الأقل رؤية لكل دولة عربية تحدد من خلالها احتياجاتها وأولويات التعاون مع روسيا فى تلك المجالات.
- أن حجم الاستثمارات العربية فى روسيا محدود جدا، وذلك فى الوقت الذى ينشط فيه رأس المال الغربى والإسرائيلى بقوة فى روسيا، غير مبال بالعوائق التى قد تقف أمامه؛ وهو الأمر الذى يحتاج إلى إعادة نظر من جانب الدول العربية، وضخ استثمارات يعتد بها فى روسيا، على النحو الذى يعزز المصالح المتبادلة والنفوذ العربى بها.
- يعد التعاون العسكرى أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو حتى الآن لا يرقى إلى مستوى التعاون فى المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك برغم استعداد روسيا لتصدير أسلحة متقدمة تكنولوچيا إلى الدول العربية، من منطلق تجارى واقتصادى بحت، قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى فى

المنطقة، وما يجب أن تكون عليه.

- أن موقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى، وعليه تعقد آمال الدول العربية فى تحقيق مزيد من العدالة والتوازن فى مواقف المجتمع الدولى تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية، مراعيا مصالح الأطراف كافة، وهى الطرف الدولى الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة، بما فى ذلك حركة حماس التى تعدها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى منظمة إرهابية، كما أنها أكثر ميلا واستعدادا للتعاون مع "العالم العربي"، بوصفه كيانا إقليميا. وهى بذلك تختلف جوهريا فى موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى، وتسعى لإذابته فى كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية.
- أن روسيا لا تسعى لتحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة العربية، لاسيما مع زوال التناقض الأيديولوجى مع الولايات المتحدة، والاتجاه إلى الشراكة والتعاون معها. فروسيا تسعى لشراكة استراتيجية مع الدول العربية (بالمعنى الاقتصادى والتقني) ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لدول المنطقة. فروسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية، هى فى ذلك تختلف عن المنظور الأمريكى القائم على محاولة الهيمنة، وفرض الأجندة الأمريكية على المنطقة، على النحو الذى يحقق المصالح الأمريكية وحدها.
- ومن ثم فإنه من الضرورى تفهم مصالح الجانب الروسى، وأنه لم يعد

فى مقدور روسيا، ولا ضمن توجهاتها، تقديم مساعدات فنية، أو ما شابه ذلك، بدون مقابل، كما كانت عليه الحال فى حقبة الاتحاد السوفيتى. ولا يمكن تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية بدون فائدة لطرفى التعاون. وقد وضعت روسيا معيارا موضوعيا لذلك، ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال، بما فى ذلك المجال العسكرى.

الخلاصة أن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا فى الماضى، وما يمكن أن تقدمه للعرب فى الحاضر والمستقبل، تؤكد أنها تمثل - بدون شك - شريكا أساسيا فى تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوچيا، والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا نحن العرب، تحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون معها على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الهوامش:

(1) Charles A. Beard and G.H.E. Smith, The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy, (New York: The Macmillan Co.), 1934.

(2) Hans J. Morgenthau, Another "Great Debate": The National Interest of the United States, The American Political Science Review, vol. XLVI, no. 4, December 1952.

(3) Joseph Frankel, National Interest, (London: Pall Mall), 1970.

(٤) د. أحمد يوسف أحمد ود. محمد زباره، مقدمة فى العلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨٥.

(5) Hans J. Morgenthau, op.cit., p. 961.

(6) James N. Rosenau, National Interest, Encyclopedia of Social Science, 1968, p. 34.

(7) Joseph S.Nye Jr., Why the Gulf War Served the National Interest, The Atlantic Monthly, vol.268, no.1, July 1991, pp.56-64.

(8) Joseph Frankel, op.cit, pp.19,31 - 33, 38, 52-54

(9) Joe.D.Hagan, Domestic Political Regime Change and Foreign Policy Restructuring: A Framework for Comparative Analysis, in Jerel A.Rosati, Joe D.Hagan & Martin W.Sampson III (eds.), Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change, (Columbia: University of South Carolina), 1994, pp.149-150

(١٠) د. غينادى غورياتشكين، روسيا ومصر فى ضوء الأرشيفات الروسية: أواسط القرن الـ١٩ - بداية القرن الـ٢٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ٢٠٠٢.

(١١) وكالة نوفوستى، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧، و٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

Russia and the Moslem World, (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies), 2005.

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol. 52, no. 2, 2006, pp.1-7.

Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp.8-12.

Yvegeni Primakov, Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol.52, no. 2, 2006, pp.13-22.

Andrei Melville and Tatiana Shakleina (eds), Russian Foreign Policy in Transition: Concepts and Realities, (New York: CEU Press), 2005.

(١٤) وكالة نوفوستى، ٢٤ مايو ٢٠٠٧.

(١٥) "جازيتا"، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، وكالة نوفوستى.

(١٦) "كوميرسانت" و"فيدوموستي" ٢٥ و١١ مارس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستى.

(١٧) وكالة نوفوستى، ٨ يوليو ٢٠٠٨.

(١٨) وكالة نوفوستى، ١٢ مايو ٢٠٠٨.

(١٩) لمزيد من التفاصيل انظر:

يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط، المعلوم والمخفى، (دمشق: دار إسكندرون)، ٢٠٠٦.

Alvin Z.Rubinstein, The Soviet Union and the Peace Process Since Camp David, in Robbin F.Laird & Erik P. Haffmann (eds.), Soviet Foreign Policy in Changing World, (New York: Aldine Publishing Company), 1986.

Richard F. Staar, Russia and the Islamic Middle East, Mediterranean Quarterly, 1997.

Richard K.Herman, Russian Policy in the Middle East; Strategic Chang and Tactical Contradictions, The Middle East Journal, vol, 48, no.3.Summer 1994.

(٢٠) جريدة الصباح (العراقية، ٢٦ مارس ٢٠٠٥، ٥ ديسمبر ٢٠٠٦، ٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

(٢١) "فريميا نوفوستيه"، ٦ أغسطس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستى.

(٢٢) "كوميرسانت"، ١٨ فبراير و٢٩ أغسطس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستى.

(٢٣) وكالة نوفوستى، ١٦ إبريل ٢٠٠٨.

(٢٤) وكالة نوفوستى، ١٤ يوليو ٢٠٠٨.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية